# قرار مجلس الامن بتعليق العقوبات خطوة في تحييد (ورقة) معاناة الشعب العراقي

## في الصراع بين الولايات المتحدة والنظام العراقي

---

في ليلة 16/17 كانون الاول 1998 شنت الطائرات الامريكية والبريطانية هجوما جويا - ثعلب الصحراء- على العراق دام اربعة ايام، وذلك بحجة عرقلة بغداد عمل لجنة التفتيش الدولية (اونسكوم).

واذا كانت الضربة الجوية استرضت الرأي العام الامريكي الداخلي، خاصة قادة الكونغرس، فانها انتهت دون اسقاط النظام العراقي او انتزاع اي تنازل يمكن التلويح به كهزيمة للنظام، بل كانت اونسكوم اول ضحايا الضربة التي بسببها قامت الازمة، علما ان واشنطن كانت تؤكد ان اونسكوم حققت اكثر مما حققت حرب الخليج الثانية في مجال تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية.

وفي 17 كانون الاول 1999 ، اي بعد مضي عام بالتحديد على ثعلب الصحراء، اصدر مجلس الامن قراره المرقم 1284 ليستبدل "العصا" الامريكية بـ "جزرة " تعليق العقوبات مقابل السماح بعودة المفتشين الدولين.

كانت ولا تزال سياسة واشنطن محكومة باعتبارات لا تخص مجلس الامن، الا وهي الاطاحة بنظام صدام حسين، في حين ان غالبية اعضاء مجلس الامن وخاصة فرنسا وروسيا والصين يهمهم نظافة العراق من اسلحة الدمار الشامل وليس رأس الحاكم.

وجاء القبول الامريكي بالقرار، بعد جهد استمر اكثر من ثمانية شهور وتعديلات فرنسية وروسية، ليعني عمليا تخلي الولايات المتحدة عن العقوبات كوسيلة لاسقاط النظام العراقي، واعترافا بان الشعب العراقي كان ضحية العقوبات حيث اشارت الفقرة 33 من القرار بان "الهدف الاساسي" من وراء تعليق العقوبات هو "تحسين الحالة الانسانية في العراق".

وبصدور القرار يكون مجلس الامن قد اعلن ضمناً فشل سياسة "العصا" الامريكية، ليقدم الى بغداد الاغراءات التالية مقابل عودة المفتشين الدوليين للعراق:

- فبدلا من انتظار تقرير لجنة التفتيش بنظافة العراق من الاسلحة المحظورة (بموجب الفقرة 22 من القرار 687) لرفع العقوبات، اعتمد القرار الجديد صيغة تعليق العقوبات لمدة 120 يوما قابلة للتجديد لمجرد تعاون بغداد مع اللجنة.

- كما ان القرار لم يخول امريكا استخدام القوة لتنفيذ القرار، وذهب السفير الروسي لدى الامم المتحدة سيرغي لافروف للتحذير من ان موسكو لن تسمح للمجلس بارغام بغداد على التعاون. وهذا ما اكده السفير البريطاني ورئيس مجلس الامن انذاك بان القرار الجديد ليس من اجل استخدام القوة.

- صدور القرار باغلبية 11 صوتا وامتناع ثلاث من الدول الدائمة العضوية اضافة الى ماليزيا يزيد من هامش التحرك العراقي في التعامل مع طريقة تنفيذ القرار ويقوي من دور تلك الدول الممتنعة.

- خلق القرار الجديد ديناميكية جديدة لرفع العقوبات عن العراق، كما اعادالحياة لملف العراق بعد جمود فرضه طرد اونسكوم من العراق. فقبول العراق لا يعني تسليما انما استعداد للتعامل مع الامم المتحدة بما يمنحه هامشا واسعا للمناورة والتحرك، كما حصل في تنفيذ القرار 986 المعروف بالنفط للغذاء من خلال التوصل الى اتفاق التفاهم الخاص بتنفيذ ذلك القرار.

- ان لجنة الرصد والتحقق والتفتيش الجديدة (انموفيك) تختلف كثيرا عن سابقتها. يقول ريتشارد بتلر الرئيس السابق لانسكوم (لوس انجليس تايمز 23/12/99): "كانت اونسكوم تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية العملياتية، اما انموفيك فستكون جزءا مندمجا بالجهاز البيروقراطي للأمم المتحدة"، ويضيف بتلر قائلا: "اما رئسها التنفيذي فهو ملزم برفع كل القرارات حول السياسة المتبعة للبت الى مجموعة مفوضين . . كما ان امكانية الاتصال المباشر بين رئيس اللجنة ومجلس الامن ستتقلص كثيرا".

- بموجب القرار الجديد يجب ان يراعى في اختيار المفتشين انتماؤهم "لاوسع قاعدة جغرافية-سياسية ممكنة"، بما لا يكرر حالة الهيمنة الامريكية والبريطانية في تشكيلة لجنة التفتيش السابقة، كما يقر انشاء "رابطة للمفوضين" تتولى مراقبة عملهم، الامر الذي اعتبره بتلر "تقويض استقلالية المفتشين، واخضاعهم للسيطرة السياسية، وتحويلهم الى مجرد موظفين لا خبراء".

- انشاء رابطة المفوضين ومراقبتها لعمل المفتشين هي لضمان عدم استغلال المفتشين لاغراض خارجية كالتجسس كماحصل في السابق.

- الغى القرار الجديد، حالا ودون انتظار خطوة من بغداد، سقف كمية النفط الذي يسمح للعراق بيعه بموجب القرار 986 (النفط للغذاء). واهمية هذه الخطوة تتضح في ظل ارتفاع اسعار النفط وتصاعد قدرة العراق على تصدير المزيد من النفط. كما واقرت الفقرة 18 التعجيل بالموافقة على وجه السرعة على العقود المتعلقة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لتمكين العراق من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية.

- كما سمح القرار الجديد لشركات النفط الاجنبية بالعمل والاستثمار في العراق، ان مجرد دخول الشركات النفطية الاجنبية ومباشرتها بالعمل سيخلق واقعا اقتصاديا وسياسيا يجعل من الصعب تجاوزه، خاصة وان

الكثير من العقود النفطية تم الاتفاق عليها بانتظار التنفيذ او التوقيع كالاتفاق مع شركات النفط الفرنسية الف-اكتين وتوتال فينا وغيرهما.

- وبموجب الفقرة 16 من القرار ينظر في اجراءات تسمح باستخدام طرق تصدير اضافية للنفط ومشتقاته، الامر الذي يمكن ان يعيد الحياة لخط النفط المار عبر سوريا بطاقة 300 الف برميل يوميا.
- وقد اقرت الفقرة 17 من القرار اعداد قوائم الاصناف الانسانية بما فيها المواد الغذائية والصيدلانية والطبية والزراعية والتعليمية الاساسية او القياسية غير ذات الاستعمال المزدوج، كي يتم الموافقة عليها دون عرضها على لجنة العقوبات، الامر الذي يستجيب لانتقادات بغداد بشأن تلكؤ وتأخير لجنة العقوبات للكثير من العقود. كما حددت فترة يومين للبت في جميع الطلبات المتعلقة بالاحتياجات الانسانية والمدنية المقدمة للجنة العقوبات.
- وسمح القرار لرحلات الطيران الخاصة باداء فريضة الحج، الامر الذي كان مبعث انتقاد سابقا.
- وتجنبا للاسراف دعت الفقرة 22 من القرار الامين العام "ان يقلل الى ادنى حد" تكلفة انشطة الامم المتحدة المرتبطة بتنفيذ القرار 986، فضلا عن تكلفة من يعينهم من المفتشين والمحاسبين وغيرهم.
- كما ان الفقرة 24 تسمح باستخدام اموال العراق المودعة بموجب القرار 986 لشراء السلع المنتجة محليا والوفاء بالتكلفة المحلية للاحتياجات المدنية الضرورية التي يجري تمويلها وفقا لاحكام قرار النفط للغذاء، الامر الذي ينشط السوق والانتاج المحليين.

## المرونة "الانسانية" يقابلها تصلب "سياسي"

لقد كانت ولاتزال "معاناة الشعب العراقي" احد اهم اسلحة الحكم في العراق في كسب التأييد، محليا واقليميا وحتى دوليا، والفقرات المذكوره اعلاه تأمل في تحييد هذه الورقة، ولكن تجنبا للاتهام بالضعف او التراجع امام نظام بغداد، ادرجت الولايات المتحدة وبريطانيا الكثير من الفقرات الواضحة والغامضة من اجل تجنب مثل هذا الاتهام.

- القرار اكد عدم نظافة العراق من اسلحة الدمار الشامل، وضرورة استجابة بغداد لقرار وقف اطلاق النار رقم 687 قبل الرفع النهائى للعقوبات. ولم يظهر القرار اي مرونة فيما يتعلق بنزع الاسلحة، بل عزز القرار عمليات التحقق والتفتيش باجراءات اضافية، ويبين القرار بوضوح ان التزامات العراق بالتعاون مع المفتشين الجدد على الاسلحة تبقى كما قبل، اي انه يتعين على العراق ان يسمح لاعضاء انموفيك بالتفتيش الفوري وغير المشروط وغير المحدود على اي من المواقع والمرافق والمعدات والسجلات، ووسائل النقل، واستجواب اي من المسؤولين، واي عودة للمفتشين الى بغداد ستجير كانتصار للادارة الامريكية التي على ابواب انتخابات الرئاسة الجديدة.

- القرار ترك شروط رفع (ليس تعليق) العقوبات غامضة، وبالتالي يبقيها خاضعة للتفسير الامريكي الخاص.
- جعل القرار تعليق العقوبات لمدة 120 يوما مشروطا بموافقة مجلس الامن بما يعطي واشنطن حق النقض، بينما عودة العقوبات جعلها تلقائية وتنفذ خلال خمسة ايام بمجرد استلام تقرير سلبي من انموفيك.
- ترك القرار اسلوب الرقابة المالية على العوائد العراقية غامضا بما يترك الباب مفتوحا لاستمرار الوصاية على واردات العراق.
- ما قدم من اغراءات في مجال الاستثمار النفطي، يبقى محدودا بفترة الـ 120 يوما، وهي فترة تعليق العقوبات، بما يصعب على الشركات الدخول في التزامات بعيدة المدى.
- اعتمد القرار جدولا زمنيا للخطوات الواجب اعتمادها قبل تعليق العقوبات قد تمتد لنهاية العام الفين، اي بنهاية ولاية الرئيس كلينتون.
- ورفض القرار السماح بالطيران المدني كما ارادت بعض الدول الاعضاء، واكتفى القرار بالسماح برحلات الطيران الخاصة باداء فريضة الحج، وحتى هذه تركها "رهنا بموافقة مجلس الامن"، وبالتالي الفيتو الامريكي.
- هذا ويذكر القرار العراق بالتزاماته ازاء عودة الاسرى الكويتيين واعادة الممتلكات المفقودة.

## بغداد والتعامل مع القرار

يبدو ان بغداد كانت تفضل عدم صدور اي قرار عن مجلس الامن، خاصة بعد مضي اكثر من ثمانية شهور على التفاوض بشأنه، الامر الذي يكرس ضعف مجلس الامن ويعزز الانقسام في صفوفه.

ورفضت بغداد عبر تصريحات المسؤولين، اي قرار يصدر عن مجلس الامن لا يقر مباشرة رفع العقوبات عن العراق. ولكن مثل هذا الموقف يمكن اعتباره موقفا تفاوضيا للضغط وليس موقفا نهائيا.

ورفضت بغداد التعامل رسميا مع مشاريع القرارات المطروحة باعتبارها صيغا غير ملزمة ولكن هذا لم يمنع بغداد عبر روسيا او حتى فرنسا من المساهمة غير المباشرة في المداولات الخاصة بالقرار.

ورغم الهجوم الشديد على القرار الاخير، والمظاهرات المصطنعة، لم يصدر عن بغداد اي قرار رسمي برفض القرار ، وان تاريخ العلاقة بين بغداد والامم المتحدة تؤكد امكانية تراجع بغداد عن موقفها المعلن. فقد اعترفت بغداد في 10 تشرين الثاني 1994 للمرة الاولى بدولة الكويت وبحدودها وذلك بعد انتظار سنوات. كما وافقت ،في 20 ايار 1996، بعد مماطلات دامت اكثر من سنة، على مبدأ صيغة "النفط مقابل الغذاء" (قرار 986 الصادر في 4 نيسان 1995)، ولم ترفع بغداد كل تحفظاتها على تطبيق هذا البرنامج الا في 25 تشرين الثاني 1996.

ومع ذلك قد ينتهي تعامل بغداد مع القرار 1284 الى طريق مسدود وذلك للاعتبارات التالية:

- عودة المفتشين الدوليين تذكر بغداد بخطر التجسس على النظام وبالذات رأس النظام. كتبت جريدة "الثورة" الناطقة باسم الحزب الحاكم في 10/12/99 تقول: "المشروع يهدف الى ابقاء العراق تحت الحصار الى امد غير منظور وجعله مسرحا للجواسيس الامريكيين والصهاينة الذين يضعون على رؤوسهم قبعة الامم المتحدة ويتمتعون بحصانتها".

- ان رفض القرار وعدم التعاون معه لا يغير من استمرار العمل بموجب قرار النفط للغذاء الذي تم مؤخرا تمديده لمدة ستة اشهر قابلة للتجديد. لقد كانت بغداد متخوفة من ان يربط استمرار قرار النفط للغذاء بقبول القرار الجديد، خاصة وان قرار النفط للغذاء مدد اولا لفترة اسبوعين وفيما بعد اسبوع واحد قبل ان يمدد لمدة ستة اشهر، وفي هذا الشأن اتهمت جريدة "بابل" (10/12/99)، الادارة الامريكية باستخدام برنامج النفط للغذاء "كأداة سياسية للضغط والابتزاز بغية تمرير مخططاتها الشريرة وسعيها لجعل حالة الحصار دائمة" بموجب القرار الجديد.

- القرار يجرد بغداد من ورقة "معاناة الشعب العراقي" التي حركت الشارع العربي والاسلامي، وساهمت في عزل المعارضة للنظام. كما خدمت شماعة "الحصار" النظام في عدم تنفيذ استحقاقات الهزيمة ومآسي الحروب التي ورط البلاد فيها.

- ان حالة "الحصار" كرست اعتماد المواطن على رضا الحاكم من اجل الحصول على البطاقة التموينية. كما خلق الحصار شريحة من المستفيدين عبرالتهريب لا مصلحة لهم بانتهاء العقوبات.

- انطلاقا من تعزيز المكاسب، قد تعتبر بغداد التراجع الذي تحقق بموجب القرار 1284 هو ثمرة صمودها وامتصاصها لضربة "ثعلب الصحراء"، وبالتالي "الصمود" لعام اخر او اكثر (خاصة وان اجراءات تعليق العقوبات قد تمتد الى سنة) قد يتيح فرصا افضل في ظل ادارة امريكية جديدة غير مقيدة بألارث السابق وبالتالي اكثر مرونة.

- ان بغداد، رغم ضعف احتمال تكرار عملية "ثعلب الصحراء"، لا تخشى تكرارها ما دامت "اي ضربة لا تنهي النظام بل تقويه".

وختاما، رغم ان قرار مجلس الامن الاخير هو حصيلة جهد دولي مشترك، الا ان تنفيذه -مع مزيد الاسف- مرهون بقناعة الفرد الحاكم في بغداد.

وهناك من يعتقد ان الادارة الامريكية تراهن على رفض بغداد للقرار بما يعفي واشنطن من الضغط المعنوي والادبي بشأن معاناة الشعب العراقي.

**(الملف العراقي، العدد 97، كانون الثاني 2000)**

❋ ❋ ❋